الأمم المتحدة

A/75/PV.57

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ٥٧

الجمعة، ١٩ آذار/مارس ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير ..... (تركيا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٧ من جدول الأعمال (*تابع*)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

مشروع مقرر A/75/L.67

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/75/L.67، المعنون "المشاركة في الجلسات العامة الرسمية للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين". هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر A/75/L.67 (المقرر ٥٥٨/٧٥).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٧ من جدول الأعمال.

الاجتماع التذكاري بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري

البند ٧٠ من جدول الأعمال (*تابع*)

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستأنف الجمعية العامة الآن نظرها في البند ٧٠ من جدول الأعمال للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، وإجراء مناقشة بشأن استعراض منتصف المدة للعقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، وفقا للفقرة ٤٢ من القرار ٢٣٧/٧٥، الصادر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

بيان الرئيس

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): في عام ١٩٦٦، اعترفت الجمعية العامة بأوجه قصورنا الجماعية في سعينا "لأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامة الفرد وقَدْره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية"، على النحو المكرس في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة (انظر A/PV.1452). وهكذا أنشئ اليوم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الدولي للقضاء على التمييز العنصري باتخاذ القرار ٢١٤٢ (د-٢١). ومع ذلك، ها نحن، بعد ٥٥ عاما، ولا يزال التمييز العنصري قائما.

لقد كان العام الماضي عاما مؤلما لكثير من الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي حول العالم. وتم تصوير العنف وكسرت الأصوات حاجز الصمت وترسخ الفيروس. وأكدت الجمعية العامة في القرار ٢٧٠/٧٤ أنه لا مجال لأي شكل من أشكال التمييز أو العنصرية أو كراهية الأجانب في جهود التصدي للجائحة. ومع ذلك، كان هناك ازدياد في خطاب الكراهية والتعصب خلال العام الماضي. وقد ازدادت الهجمات المعادية للأجانب والمعادية لآسيا وخطاب الكراهية خلال الوباء مع ما يترتب على ذلك من عواقب مأساوية. علاوة على ذلك، تشير التقارير إلى أن الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي غالبا ما يحصلون على الرعاية الطبية بشكل غير متكافئ وأنهم معرضون لارتفاع معدلات العدوى والوفيات المرتبطة بها من مرض الفيروس التاجي (كوفيد-١٩). وفي بعض السياقات، يكون احتمال وفاة الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي ضعف احتمال وفاة أقرانهم نتيجة لمرض فيروس كورونا. وبالنسبة لأولئك الذين يتعافون من آثار الفيروس، فإن تكلفة الرعاية الصحية والأثر الاجتماعي والاقتصادي للوباء يهددان بدفع السكان المنحدرين من أصل أفريقي إلى براثن الفقر. وعندما تخذل الرعاية الصحية وغيرها من النظم، مثل العدالة والإسكان والتعليم، الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، فإن ذلك يديم المظالم وعدم المساواة. ونحن ببساطة لن نحقق مقاصد الهدف رقم ١٠ من أهداف التنمية المستدامة أو نحقق بالفعل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ككل إذا تركنا السكان المنحدرين من أصل أفريقي وراءنا.

إن التعرض للتمييز العنصري تجربة شخصية عميقة، تجربة لا يستطيع بعضنا حقا أن يعرضها. ونحن بحاجة للاستماع إلى أولئك الذين هم على استعداد لتشاطر تجاربهم والتعلم منها. ونحتاج إلى النظر في أثر السياسات على أكثر الفئات ضعفا. ولا ينبغي تقييد أي شخص من العيش حياة من اختيارهم لأي سبب من الأسباب، وبالتأكيد ليس بسبب لون بشرتهم.

إن الشعوب التي نخدمها تتطلع إلينا لدعم مبادئ الأمم المتحدة. ولا بد لنا أن نتخذ إجراءات عاجلة الآن إذا أردنا تصحيح مسارنا. لقد مر عقدان منذ أن اعترف العالم، من خلال إعلان وبرنامج عمل ديربان، باستمرار إيذاء السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وتحقيقا لذلك، أثق بأن الجمعية ستدعم الممثلين الدائمين للبرتغال وجنوب أفريقيا، اللذين سيعملان كميسرين مشاركين لطرائق الاجتماع الرفيع المستوى بمناسبة الاحتفال العشرين بإعلان وبرنامج عمل ديربان والإعلان السياسي. وإنني على يقين من أن التوصيات التي جاءت في الوقت المناسب من البيان الرئاسي للاجتماع الوزاري الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والتقرير المقبل للمفوض السامي لحقوق الإنسان بشأن العنصرية النظامية وتوصياته سترشدنا على الطريق إلى الأمام.

وأتطلع إلى الاجتماع مع الأعضاء مرة أخرى في أيار/مايو بمناسبة استعراض منتصف المدة للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، الذي سيتيح فرصة للتفكير الصادق في إخفاقات الماضي والتحديات الجارية، والسعي إلى المصالحة. وهذا أمر أساسي إذا أردنا أن ننشئ عالما أكثر عدلا ومساواة للجميع. وعلاوة على ذلك، سيعقد الممثلان الدائمان لتشاد وكوستاريكا، بصفتهما ميسرين مشاركين، مشاورات بشأن الطرائق والشكل والجوانب الإجرائية الموضوعية لإنشاء منتدى دائم معني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وأثق بأننا سنشهد قريبا نتيجة لتلك المشاورات، التي ستنشئ منبرا لبدء المشاورات بشأن مشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن الحقوق الأساسية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي.

إن المسؤولية تقع على عاتق كل واحد منا لدعم حقوق الإنسان الأساسية للجميع، في كل مكان. إنها علامة مخزية للمجتمع اليوم على أن هذا يجب أن يقال، لكنه كذلك. واسمحوا لي أن أقول هنا اليوم في الجمعية العامة: إن حياة السود مهمة.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أنضم إليكم في اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، الذي يحيي ذلك اليوم من عام ١٩٦٠ الذي قتلت فيه الشرطة في جنوب أفريقيا ٦٩ شخصا كانوا جزءا من مظاهرة سلمية ضد قوانين الفصل العنصري.

واليوم، أصبح الفصل العنصري ميتا، ولكن من المحزن أن العنصرية ما زالت تعيش في جميع المناطق وجميع المجتمعات، والكثير من العنصرية اليوم متجذر بعمق في قرون من الاستعمار والاسترقاق. ونرى ذلك في التمييز والإقصاء المتفشيين اللذين يعاني منهما المنحدرون من أصل أفريقي. ونراه في الظلم والقهر اللذين تعاني منهما الشعوب الأصلية والأقليات العرقية الأخرى. ونراه في الآراء البغيضة لمناصري تفوق العرق الأبيض والجماعات المتطرفة الأخرى. ونرى العنصرية والتمييز في معاداة السامية، والكراهية ضد المسلمين، وسوء معاملة بعض طوائف الأقليات المسيحية، وغير ذلك من أشكال التعصب وكراهية الأجانب. ونرى العنصرية في العنف البغيض مؤخرا ضد الأشخاص المنحدرين من أصل آسيوي، الذين يُلامون ظلما على وباء مرض الفيروس التاجي. ونرى ذلك أيضا في التحيزات المضمنة في رموز التعرف على الوجه والذكاء الاصطناعي.

في العام الماضي، خرج الناس في جميع أنحاء العالم إلى الشوارع للاحتجاج على الظلم العنصري. واعترفوا بالعنصرية على حقيقتها – جائحة عالمية شرسة وخطيرة ومقيتة وقبيحة وفي كل مكان. إن العنصرية شر عالمي عميق الجذور. فهي تتجاوز الأجيال وتلوث المجتمعات. وهي تديم عدم المساواة والقمع والتهميش. وواجبنا كمواطنين عالميين مسؤولين هو القضاء عليها. وأينما نرى العنصرية، يجب أن ندينها دون تحفظ أو تردد أو شروط. ويشمل ذلك النظر في قلوبنا وعقولنا. ويتعين على كل واحد منا أن يسأل: هل أنا ومجتمعي عنصريون؟ وماذا يجب أن أفعل لتصحيح ذلك؟

والتصدي للعنصرية ليس ممارسة لمرة واحدة. فالعنصرية ظاهرة ثقافية معقدة. ولمكافحتها، علينا أن نكون مناهضين للعنصرية بشكل استباقي. ولهذا السبب، بدأت في العام الماضي مناقشة على نطاق المنظومة قادتها فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالتصدي للعنصرية وتعزيز الكرامة للجميع. ويتمثل جزء من جهودها في إشراك الموظفين في المسائل المتصلة بالعنصرية والتحيز الواعي واللاواعي، وكيفية إنشاء منظمة أمم متحدة مناهضة للعنصرية. وهذه مسؤولية نتشاطرها جميعا ويجب أن يواجهها المجتمع كله.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لإعلان وبرنامج عمل ديربان للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وهو يوفر فرصة هامة لإجراء تقييم صادق للمكان الذي نقف فيه وإلى أين نحتاج إلى الذهاب. والعنصرية تتجلى في أشكال عديدة، واعية وفاقدة للوعي. ومكافحتها تتطلب العمل كل يوم، على كل المستويات. ومن المهم بصفة خاصة الاعتراف بأن المظالم التاريخية أسهمت في الفقر والتخلف والتهميش والإقصاء الاجتماعي وعدم الاستقرار للشعوب والبلدان على حد سواء.

لقد حان الوقت للاعتراف بالأخطاء القديمة وإصلاحها وعكس عواقبها. والعدالة التصالحية ضرورية للمصالحة، ومنع نشوب الصراعات، وإنشاء مجتمعات تقوم على الإنصاف والمساواة والاحترام والتضامن. ويمكن أن تساعد على إصلاح العقد الاجتماعي بين الشعب والدولة. ومع تزايد تعدد الأعراق والأديان والثقافات في المجتمعات، نحتاج إلى مزيد من الاستثمار السياسي والثقافي والاقتصادي في الشمولية والتماسك. ونحتاج إلى تسخير فوائد التنوع بدلا من النظر إليه على أنه تهديد.

وهذا العام، يسلط اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري الضوء على الدور الهام للشباب. لقد كانوا في طليعة الكفاح ضد العنصرية. وستفرض مواقف الشباب وسلوكهم شكل مجتمعاتنا ومظهرها في المستقبل. ولن نتمكن من إنهاء هذه الظاهرة العميقة الجذور إلا من خلال فهمها ورفضها. لذلك، أناشد اليوم الشباب في كل

مكان، وكذلك جميع القادة والمربين. دعونا نعلم العالم أن جميع الناس يولدون متساوين. وأن التفوق كذبة خبيثة. وأن العنصرية قاتلة. فلنعمل معا في هذا اليوم، وفي كل يوم، لتخليص العالم من شر العنصرية الخبيث حتى يعيش الجميع في عالم يسوده السلام والكرامة والفرص.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمقرر ٥٥٨/٧٥ المؤرخ ١٩ آذار/مارس ٢٠٢١، أدعو الجمعية الآن إلى الاطلاع على بيان مسجل مسبقا أدلت به السيدة ميشيل باشليه جيريا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

عرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر A/٧٥/٨٢٥).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل المضي قدما، وكما أعلن في رسالتي المؤرخة ١٦ آذار/مارس ٢٠٢١، أود أن أتشاور مع الأعضاء بشأن دعوة السيد أوزودينما ايويالا، الكاتب والرئيس التنفيذي لمركز أفريقيا، إلى الإدلاء ببيان بوصفه شخصية بارزة نشطة في مكافحة التمييز العنصري، وفقا للفقرة ٤٢ من القرار ٧٥/٢٣٧.

وما لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب، ودون أن يشكّل ذلك سابقة، في دعوة السيد ايويالا للإدلاء ببيان هذا الصباح؟

تقرر ذلك (المقرر ٥٥٩/٧٥).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد ايويالا.

السيد ايويالا (*تكلم بالإنكليزية*): قبل متابعة حديثي، أود أن أقتطع لحظة تضامن مع إخواننا وأخواتنا الآسيويين في أعقاب الهجوم الذي وقع في أتلانتا، جورجيا، هذا الأسبوع.

إنه لشرف كبير أن أكون هنا ومدعوا إلى تقديم كلمات في هذا اليوم الخاص بشكل لا يصدق. اسمي أوزودينما ايويالا، وأنا الرئيس التنفيذي لمركز أفريقيا هنا في نيويورك، وهو واحد من المؤسسات القليلة، إن لم يكن الوحيد، المتعددة التخصصات الملتزمة بصياغة السرديات عن أفريقيا وشعبها بطرق لها تأثير إيجابي على القارة وحياتنا كلها. ونعتقد أنه من خلال التأمل المدروس واستكشاف الطرق التي يتقاطع بها الاقتصاد والسياسة والثقافة فيما يتعلق بأفريقيا وشتاتها، يمكننا أن نجد سبلا لتحسين ظروف سكان أفريقيا البالغ عددهم ١,٣٤ بليون نسمة، وبالتالي، كل فرد في العالم. ونحن فخورون بأن يكون لنا دور محوري في هذا العمل وأن نكون منبرا للحوار ذي الصلة حول العرق والشمولية وتوحيد مجتمعنا العالمي.

وفي حين يشرفني جدا أن أكون هنا، من المؤلم لرجل أفريقي – نيجيري وأمريكي، أن يكون محددا – أن يتذكر ويحيي ذكرى ويفكر في الأرواح الـ ٦٩ التي أودت بها الشرطة خلال مذبحة شاربفيل في جنوب أفريقيا. وفي ذلك اليوم، تشير التقديرات إلى أن نحو ١٠ ٠٠٠ متظاهر سلمي شاركوا في مسيرة إلى مخفر شرطة البلدة للانضمام إلى زملائهم السود من جنوب أفريقيا في الكفاح الذي دام عقودا ضد الفصل العنصري. وبالنسبة لي، فإن الجانب الأكثر إجلالا لإحياء هذا اليوم بعد ٥٢ عاما هو أن صور إيان بيري التي جسدت مأساة أحداث ٢١ آذار/مارس ١٩٦٠ يمكن أن تجسد أحداثا حول العالم في عام ٢٠٢٠، بل من العقد الماضي تحديدا، وليس منذ أكثر من ٦٠ عاما.

وعلى مدار السنوات العشر الماضية، اشتدت حمى التظاهر في عام ٢٠٢٠، فنزل الملايين في أنحاء العالم من كل إثنية وعرق وجنس ومن كل الأعمار إلى الشوارع لإعلان أن حياة السود وأرواحهم مهمة. ومع أن "حياة السود مهمة" لم تكن العبارة المستخدمة في شاربفيل في ذلك اليوم، فقد كان هذا هو الشعور العام للمتظاهرين. وبينما أخذوا مناشداتهم من أجل الاعتراف الكامل بحقوق الإنسان وحماية حقوقهم الإنسانية إلى أولئك الذين أقسموا على حمايتهم، فقد تعرضوا لهجوم عنيف بدلا من ذلك، مثلما هوجم المتظاهرون في شوارع مدينة نيويورك؛ وفي واشنطن العاصمة؛ وبالتيمور، ماريلاند؛ وسياتل، واشنطن؛ وفيرغسون، ميسوري، وفي مدن أخرى في جميع أنحاء الولايات المتحدة والعالم.

ولا يمكننا أن نعرف جذور العنصرية حق المعرفة دون إدراك كيف تتغلغل العنصرية داخل مؤسساتنا. ومن المؤكد أن الطرق التي

يتعامل بها أفراد الشرطة تاريخيا وباستمرار مع الأشخاص السود والسُمر، مقارنة بتعاملهم مع البيض، يمكن أن ينظر إليها على أنها سلوك شخصي. إذ يمكن لفرادى الضباط دائما اتخاذ قرار مختلف، أليس كذلك؟ لكن الجواب أكثر تعقيدا من ذلك. فعندما نرى معاملة غير عادلة لأناس من أعراق مختلفة بموجب القانون وبموجب نظام حكم ما، يكون التوافق مع فكرة، فكرة غالبا ما لا يُتلفظ بها في أماكننا العامة، بل يكون التعبير عنها باستمرار من خلال أعمال فردية وجماعية وتُختبر نتائجها بالتأكيد. ومؤدى هذه الفكرة أن لون بشرة الشخص بطريقة أو بأخرى يعرضه لمعاملة غير إنسانية من قبل النظام الذي يعيش فيه.

ومن المؤلم الاعتراف بأن فكرة تفوق العرق الأبيض هي لبنة في بناء كثير من النظم العالمية – حتى تلك التي تسعى إلى السلام والتفاهم المتبادل – ويمكن أن يكون لها أثر مدمر على قدرتها على العمل. إن الاعتقاد بفكرة التفوق – سواء كان للعرق الأبيض أو دينيا أو إثنيا أو أيا كان – التي تغذي نظما غير عادلة تجعل أناسا بعينهم يشعرون أنهم يستحقون جزءا أكبر من الموارد المشتركة لكوكبنا وأن ذلك يعفيهم من أي مسؤولية عن العمل لجعل الحياة صالحة للعيش للجميع. ولن نشهد أبدا تقدما بشأن أشد التحديات العالمية التي نواجهها اليوم ما دامت العنصرية تحول دون قيام تعاون حقيقي. سأقولها بشكل مختلف حتى تسمعني الجمعية حقا، أنا لست دبلوماسيا، لذا أرجو أن تغفروا لي صراحتي. إن لم نتصرف، ستقتلنا العنصرية جميعا. وعلينا أن نفهم ونقر بأن تلك النظم، تلك الهياكل القوية للغاية التي تحكم طريقة عملنا، تقوم على هذه الفكرة. وبسبب تاريخنا المعقد والمترابط من الاستعمار والخضوع والعنف والمقاومة، فنحن جميعا متأثرون ومؤثرون. ونحن جميعا نتشاطر مسؤولية التأكد من أن الطرق التي تظهر بها العنصرية في أنظمتنا، صراحة وضمنا، تُرى وتواجَه ويُتحقق منها حتى نتمكن من استخدام طاقتنا في مساع أكثر جرأة وإشراقا. لقد شهدنا الموت والدمار الناجمين عن العنصرية لفترة طال أمدها أكثر من اللازم. وإذا لم نتصرف، فإن العنصرية ستقتلنا جميعا.

وأنا أقدر أن موضوع اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري لهذا العام يركز على الشباب، لأنه كما نعلم، عادة ما يكون الشباب في طليعة الحركات لتغيير النظم التي اعتدنا عليها جميعا. إن شبابهم وحداثة تجربتهم وعدم رغبتهم في الامتثال لما هو مجحف هو ما يحافظ على هذه المعركة مستمرة. والشباب الذين يكافحون العنصرية هم دائما الحاضر والمستقبل. وهم الترياق من سموم دامت لقرون بأن الناس يستحقون أقل بسبب لون بشرتهم. إننا جميعا نولد ونحن نعرف أفضل من ذلك. وللأسف، فإن عمرنا يأخذ منا الأفضل أحيانا. ولا بد لنا أن ندعم الشباب الذين يمكنهم أن يُذَكرونا بإنسانيتنا المشتركة. فإن لم ندعمهم، ستقتلنا العنصرية جميعا.

والتحدي الذي أدعو إليه اليوم كل من في هذه القاعة وكل من يستمع إلى هذا الخطاب أو يشاهده، هو أن علينا أن نتذكر أهمية كل عمل لمكافحة العنصرية مهما كان صغيرا. ونفعل ذلك في غرف معيشتنا وفي مقاهينا وأماكن عملنا وأماكن عبادتنا. ويجب أن يحدث ذلك هنا، في هذه القاعة الرائعة للجمعية العامة وفي مكاتب الأمم المتحدة. كل واحد منا – في كل يوم وفي كل لحظة نواجَه فيها بحقائق التكلم جهارا ضد العنصرية، والتكاتف ضد الكراهية وتقديم النماذج الحية لحب بعضنا البعض، نعم، لأنفسنا – كل واحد منا يحرك هذا العالم نحو مستقبل أفضل. وكما رأينا في الهجوم الإرهابي في أتلانتا هذا الأسبوع، وفي كل مرة يموت شخص أسود باسم تفوق البيض، فإن تداعيات عدم اتخاذ موقف يمكن أن تكون فورية ومأساوية. أعتقد أننا جميعا نعرف ما سأقوله ما لم نقاتل معا، ستقتلنا العنصرية جميعا.

وكما نقول في نيجيريا، "يكفي بالفعل". لا أريد أن أختنق في عالم مفتون بالكراهية. أريد أن أتنفس. أريد أن أتنفس في الهواء المنعش والمتجدد من الشفقة والتعاون. أريد أن أعيش وأنا أعرف حق المعرفة أن حياتي مهمة، حياتي السوداء مهمة. أتمنى لو يوهَب كل الناس في شتى بقاع العالم حياة كاملة وغير مقيدة. هل تنضمون إليّ؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة تشاد، التي ستتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية.

السيدة بارود (تشاد) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأفريقية. في البداية، أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، لعقد هذه الجلسة العامة التذكارية للجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. وينبغي أن نشير إلى أن أكثر من خمس سنوات قد انقضت منذ اتفق المجتمع الدولي على تنفيذ العقد الدولي للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. ومما يؤسف له أننا ما زلنا نرى آثار التمييز العنصري المعاصر في انعدام المساواة والقهر الناجمين عن غياب الإرادة اللازمة لمعالجة العنصرية والاسترقاق والفصل العنصري والاستعمار الذي لا يزال قائما. ونحن ندرك التحيز والتمييز العنصريين اللذين ما زالا يواجهان السكان المنحدرين من أصل أفريقي حتى يومنا هذا.

ونحيط علما بالطريقة التي يتصدى بها المجتمع الدولي لتلك الأعمال. ونرحب بالتقدم المحرز على الصعد الوطني والإقليمي والدولي بما يتماشى مع الالتزامات والتعهدات الواردة في إعلان وبرنامج عمل ديربان. ومنذ اعتماد تلك الوثائق، سرنا أن عددا من الحكومات اعتمدت تشريعات تقدمية بارزة وتدابير إدارية لمكافحة فعالة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. والأهم من ذلك، أننا نشكر كل من يقدرون ويحترمون معرفة السكان المنحدرين من أصل أفريقي وإسهامهم في اقتصاداتهم ولصالح البشرية في جميع أنحاء العالم.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتوخى إيجاد عالم يسوده الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ والكرامة الإنسانية؛ وسيادة القانون؛ والعدالة والمساواة وعدم التمييز؛ واحترام العرق والإثنية والتنوع الثقافي، ويرسي المبادئ لتحقيق تلك الأهداف. ونرى أنه ينبغي للحكومات أن تعزز تدابير الحماية من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بضمان وصول جميع الناس إلى سبل انتصاف فعالة وكافية، وإلى المحاكم الوطنية المختصة وغيرها من المؤسسات الوطنية، من أجل ضمان حقهم في التماس الجبر والترضية العادلين والمناسبين عن أي ضرر ينجم عن هذا التمييز.

ونعتقد أن التعويضات عن الرق والاستعمار ينبغي ألا تشمل العدالة والمساءلة عن المظالم التاريخية فحسب، بل ينبغي أن تشمل أيضا استئصال آثار اللامساواة الجذرية والتبعية والتمييز المتراكمة في ظل الرق والفصل العنصري والاستعمار. ونرى أن تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة هو السبيل للمضي قدما. ونؤكد أن حق جميع المواطنين في التعليم الجيد يسهم في إقامة مجتمعات أكثر شمولا وإنصافا، بما في ذلك إقامة علاقات أكثر انسجاما بين الأمم والأفراد، ويمكن أن يعزز التفاهم والاحترام المتبادلين للتنوع الثقافي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. ويدعم إعلان وبرنامج عمل ديربان كذلك تعزيز الإدماج الكامل والدقيق لتاريخ السكان المنحدرين من أصل أفريقي وإسهامهم في المناهج التعليمية.

ونحن ندرك أن سبل العيش التقليدية مهددة في كثير من البلدان. ويُجبر الناس على الخروج من أراضي أجدادهم أو يضطرون إلى الهجرة إلى المناطق الحضرية ويفقدون إمكانية الحصول على زراعة الكفاف وصيد الأسماك وغيرها من المهن التقليدية. والتهديدات المختلفة لسُبل كسب الرزق التقليدية تشمل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الإنمائية على نطاق واسع، واستخراج الموارد الطبيعية والسياحة، والتي تؤدي غالبا إلى تشريد المجتمعات من أصل أفريقي. ولا تزال هذه المجتمعات تواجه بقدر كبير من عدم المساواة في الحصول على فرص العمل الكافية. وغالبا ما تكون معدلات البطالة لديهم أعلى من المتوسط الوطني، وهم ممثلون تمثيلا زائدا في الوظائف المنخفضة الأجر. وتحول المواقف التمييزية لبعض أرباب العمل دون وصولهم إلى وظائف معينة وظروف عمل عادلة وأجر متساو مقابل العمل المتساوي. وفي ظروف معينة، من المرجح أن يتم توظيفهم في وظائف لا تعكس مهاراتهم التعليمية. وبالمثل، كان من نتيجة عدم تكافؤ الفرص في الوصول إلى التعليم والتدريب اضطرار كثير من المنحدرين من أصل أفريقي إلى مزاولة أعمال يدوية وخدمية منخفضة

الأجر. ونحيط علما بتقرير الأمين العام (A/75/561)، الذي يؤكد أن النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي يعملن في كثير من البلدان في أعمال منزلية غير رسمية، وأنهن معرضات لخطر التمييز والاستغلال والعنف والإيذاء. وكثيرا ما يضطر المهاجرون المنحدرون من أصل أفريقي إلى العمل غير الرسمي، مما يؤدي إلى انخفاض الأجور وانعدام الأمن.

ونود أن نذكر المجتمع الدولي بالالتزام الذي قطعه في عام ٢٠١٣، عندما أعلنت الجمعية العامة العقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي (انظر A/68/PV.72)، الذي سينفذ في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٤ تحت شعار "السكان المنحدرون من أصل أفريقي: الاعتراف والعدالة والتنمية". وتعتقد المجموعة الأفريقية أن هذا العقد هو فرصة فريدة في الوقت المناسب للتأكيد على الإسهام الكبير الذي يقدمه السكان المنحدرون من أصل أفريقي في مجتمعاتهم واقتراح تدابير ملموسة لتعزيز المساواة ومكافحة التمييز من أي نوع.

ويساورنا القلق إزاء استمرار تعرض أطفال المنحدرين من أصل أفريقي للعنصرية أو التمييز في المدارس. وقد صممت بعض المناهج الدراسية بحيث تشمل قوالب نمطية وصورا سلبية للمنحدرين من أصل أفريقي، ولا تصور تاريخهم وثقافاتهم وإسهاماتهم في التنمية بصورة كافية. ويتعرض الأطفال المنحدرون من أصل أفريقي للتمييز بسبب قصات الشعر واللباس الثقافية أو التقليدية. كما أنهم يتعرضون لإجراءات تمييزية غير متناسبة، ومن الأرجح أن يوضعوا في صفوف أو مجموعات منخفضة التحصيل. وجميع هذه العوامل تشكل انتهاكات لحقهم الأساسي في التعليم.

ونحن ننفذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وخطة عمل أديس أبابا، وغير ذلك من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وعلينا أن نلتزم بعالم يسوده الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والكرامة الإنسانية وسيادة القانون والعدالة والمساواة وعدم التمييز.

وترى المجموعة الأفريقية أن هذا العقد فرصة تاريخية لتصحيح أخطاء الماضي. ونحن بحاجة إلى تعزيز إجراءاتنا الرامية إلى إزالة العقبات العديدة التي يواجهها ملايين البشر في كل منطقة من مناطق العالم كل يوم. وعلينا أن نعزز القوانين التي تحظر التمييز العنصري وأن نكفل تنفيذها. وينبغي أن نعزز زيادة المعرفة بالتراث الثقافي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي وبالإسهامات الأساسية العديدة التي قدموها للنهوض بالبشرية. ومن المهم أيضا الإشارة إلى أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي يمكن تمكينهم على نحو أفضل في مجالات تنظيم المشاريع والإبداع والابتكار من خلال برامج تستهدف تشجيع تكوين ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويمكن أن يساعد بناء القدرات باللغات واستراتيجيات الأعمال على جعل سُبل العيش التقليدية أكثر تنافسية وتوجها نحو السوق. وينبغي أن يشمل الدعم إتاحة فرص متكافئة للحصول على الخدمات المالية، التي كثيرا ما يكافح المنحدرون من أصل أفريقي من أجل الحصول عليها، بسبب التمييز.

وبرنامج أنشطة العقد الدولي يحث الدول على القضاء على الفقر والإقصاء وتمكين المنحدرين من أصل أفريقي من المشاركة الكاملة والمتساوية طوال دورات حياتهم. ونطلب إلى الدول أن تتخذ إجراءات محددة لإنهاء التمييز ضد النساء والفتيات المنحدرات من أصل أفريقي. ويمكنها أيضا أن تعتمد تدابير خاصة، مثل العمل الإيجابي في مجالي التعليم والعمالة، للتغلب على أوجه عدم المساواة المستمرة. ونعتقد اعتقادا راسخا أن أهم أداة لإنهاء التمييز والعنصرية الهيكلية في الأمم المتحدة هي توفير الموظفين لجميع كياناتها وعملياتها من حيث العدد والأقدمية. وندعو الأمين العام والمسؤولين على جميع مستويات القيادة إلى اعتماد مقياس شفاف ومقبول عالميا لمكافحة العنصرية في ممارساتهم في مجال الموارد البشرية. ونرى أيضا أن لجان الخبراء وتحليلات المسائل المتعلقة بأفريقيا ينبغي أن يكون لها خبراء ومؤسسات أفريقية في صميمها. وسيساعد ذلك على معالجة التسلسل الهرمي المنحرف لإنتاج المعرفة الذي يضع الناس في الجنوب العالمي في دور المخبرين المحليين للمحللين، حتى عند التعامل مع التحديات التي تقع في الغالب في جنوب الكرة الأرضية وخاصة في أفريقيا.

وثمة مسألة أخرى تثير القلق هي أن العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز يجري دمجها بوعي ودون وعي في الذكاء الاصطناعي وخوارزميات تطوير الشركات والدولة. ونحث جميع منتديات الأمم المتحدة ذات الصلة على إيلاء أولوية أعلى لوضع معايير مرنة وعملية لتطوير الذكاء الاصطناعي والخوارزميات بما يتماشى مع المساواة العرقية والجنسانية واحترام التنوع الفكري والثقافي والديني.

وفي الختام، نؤكد التزامنا بالتنفيذ الكامل والفعال لإعلان ديربان والعقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، تمشيا مع خطة عمل أديس أبابا. ونكرر التأكيد على أن إقامة عالم عادل ومنصف ومتسامح ومنفتح وشامل اجتماعيا أمر يمكن تحقيقه للجميع إذا ما تم تلبية احتياجات الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، وإذا ما منح ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، في ضوء أوجه ضعفهم، إمكانية الوصول إلى العدالة، والحماية الفعالة والمناسبة، وسبل الانتصاف، والجبر الكافي والترضية عن أي ضرر ناتج عن ذلك التمييز.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان، الذي سيتكلم باسم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ.

السيد إلياسوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بالقول إن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ تشعر بصدمة عميقة إزاء القتل العنصري الذي تحركه الكراهية في أتلانتا، وهو أحدث مثال حي على الحقيقة الكامنة وراء كلمات متكلمنا الرئيسي اليوم، وهو أنه إذا لم نتصرف ونتحد، ستقتلنا العنصرية جميعا.

إنه لشرف عظيم، سيدي الرئيس، أن أتكلم باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ في الاجتماع التذكاري الذي عقدتموه بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، مع تركيزه على تسريع التقدم في تحقيق أهداف العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي ٢٠١٥-٢٠٢٤.

بادئ ذي بدء، أود أن أكرر التأكيد على أن المجموعة تُذكِّر مجتمعة بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وإعلان وبرنامج عمل ديربان، وتدين جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، فضلا عن خطاب الكراهية وجرائم الكراهية والعنف والعداء. ونكرر التأكيد أيضا على أن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ ملتزمة تماما بالأهداف الثلاثة للعقد الدولي – الاعتراف والعدالة والتنمية – التي ينبغي السعي إلى تحقيقها بقوة أكبر في السنوات الخمس المتبقية من العقد.

تتكون منطقة آسيا والمحيط الهادئ من ٥٥ دولة ذات سمات ديموغرافية مميزة للغاية. وهي تضم بعضا من أكبر وأصغر بلدان العالم، وتشمل ٥٦ في المائة من مجموع سكان العالم وتغطي ٢٢ في المائة من سطح الأرض، وتمتد عبر مساحات إقليمية شاسعة. ولذلك فإن سكاننا متنوعون جدا ويمثلون تقاطعا بين جميع المجموعات العرقية والأعراق والأديان والثقافات في العالم. وبلداننا ملتزمة بالعدالة والمساواة للجميع وبضمان تطبيق مقولة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ – ألا تترك أحدا وراء الركب – على البشرية جمعاء. ونحن مستعدون للعمل مع الآخرين لمعالجة أوجه عدم المساواة القائمة على الصعيدين الوطني والدولي من خلال العمل على اتخاذ تدابير عملية مثل الوفاء بخطة عام ٢٠٣٠ وتنفيذ مختلف قرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان الرامية إلى إقامة نظام عالمي ديمقراطي وعادل. وهذا أمر بالغ الأهمية بوجه خاص إزاء خلفية جائحة فيروس كورونا. ولذلك، من الأهمية بمكان العمل على تعزيز القدرة على تحمل الديون وتخفيفها وتحقيق مشاركة أكبر للبلدان النامية في منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمنظمات الدولية الأخرى من أجل تعزيز التجارة المتعددة الأطراف العادلة والاقتصاد العالمي، مع التركيز بشكل خاص على البلدان النامية غير الساحلية، وأقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

ولا تقل أهمية الأنشطة التثقيفية وأنشطة التوعية العامة لمكافحة التحيز اليميني المتطرف والوصم والقوالب النمطية الضارة، بالتنسيق

مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومقرريها الخاصين، ومجلس حقوق الإنسان، وإدارة الاتصالات العالمية التابعة للأمم المتحدة. وسيواصل أعضاء مجموعة آسيا والمحيط الهادئ جهودهم لتنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وصياغة واعتماد وثائق تفضي إلى تحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في إنشاء منتدى دائم للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، مع إمكانية إنشاء صندوق استئماني للتبرعات.

في عالمنا المترابط، استخدمت وسائل التواصل الاجتماعي كمنصة لتضخيم الكراهية العنصرية والأفكار التمييزية. ويمكن لهذا الاتجاه، دون رادع، أن يشكل تحديا للتماسك الاجتماعي في جميع أنحاء العالم. ويجب على الدول تكثيف جهودها لمنع ومكافحة الكراهية والتمييز العنصريين. ونحتاج أيضا إلى بذل جهود توعية فعالة تهدف إلى تعزيز الوعي الوطني والدولي بإرث التمييز العنصري المتأصل في الرق والاستعمار.

وفي الختام، ستظل مجموعة آسيا والمحيط الهادئ شريكا ثابتا في الجهود المتعددة الأطراف لمكافحة جميع أشكال العنصرية والظلم والتمييز وبناء مجتمع يحترم ويكرم ويدعم جميع الأعراق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*) أعطي الكلمة الآن لممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الذي سيتكلم باسم دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد باري رودريغيس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن عميق تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العامة للجمعية للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، الذي يحتفل به سنويا منذ عام ١٩٦٦. وأود أن أشكر الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والرئيس التنفيذي لمركز أفريقيا على مشاركتهم في جلسة اليوم.

في عام ٢٠٢٠، تم تأجيل الاجتماع التذكاري لليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري بسبب جائحة مرض الفيروس التاجي (كوفيد-١٩). وقبل عام واحد بالضبط، تجلى الوباء باعتباره تحديا عالميا رئيسيا، ليس لأنه أدى إلى مرض خطير ووفاة الناس في جميع أنحاء العالم فحسب، ولكن أيضا لأنه تسبب في ركود اقتصادي عالمي أدى إلى تفاقم الفقر وكان له تأثير غير متناسب على الناس الذين يعيشون في أوضاع هشة. وكانت البلدان النامية هي الأشد تضررا، مما زاد من تفاقم أوجه عدم المساواة داخل بلداننا وفيما بينها.

وقد أوضحت هذه الحالة الصعبة أن هناك الكثير مما ينبغي عمله للقضاء التام على جميع أشكال التمييز العنصري والعنصرية وكراهية الأجانب. ويجب أن يكون القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب أولوية في عملنا كمنظمة. ونأسف للآفات الحالية والمتجددة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في العديد من مناطق العالم، والتي كثيرا ما تستهدف المهاجرين واللاجئين، فضلا عن المنحدرين من أصل أفريقي، ويساورنا القلق إزاء دعم بعض القادة السياسيين والأحزاب لهذه البيئة. ونكرر تأكيد الالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وضرورة تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، الذي ينص على تدابير شاملة لمكافحة العنصرية بجميع أنواعها. ونؤكد من جديد أيضا دعمنا للعقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي ٢٠١٥-٢٠٢٤، الذي أعلنته الجمعية العامة في القرار ٦٨/٢٣٧.

ويجب أن نسلم بأن التسامح إزاء التنوع الثقافي والإثني والعرقي والديني عنصر أساسي للسلام والتفاهم والصداقة المستدامين بين الشعوب والأمم والثقافات والأفراد. وعلاوة على ذلك، نسلم بأن النساء يتأثرن بشكل غير متناسب بأشكال متعددة ومتداخلة من التمييز، بما

في ذلك التمييز العنصري والتمييز بين الجنسين، ويعانين منها. ولهذا السبب، يعتقد أعضاء مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي أن على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يعجلا بالعمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، والمشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة، وتمكين النساء والفتيات طوال حياتهن وفي جميع الميادين.

وقد بذلت الدول جهودا ومبادرات عديدة للتصدي للتمييز العنصري والفصل العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ولضمان التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن الحقوق المدنية والسياسية، لجميع الأشخاص، دون تمييز من أي نوع. ومما يؤسف له، أنه على الرغم من هذه الجهود، لا يزال الملايين من البشر ضحايا للعنصرية والتمييز وكره الأجانب وخطاب الكراهية وما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك أشكاله ومظاهره الحالية، التي يعرب عن بعضها بطرق شديدة العنف. علاوة على ذلك، فإن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتوخى عالما من الاحترام العالمي لحقوق الإنسان وكرامة الإنسان وسيادة القانون والعدالة والمساواة وعدم التمييز. ويجب ألا يترك التزامنا أحدا خلفنا. وفي الواقع، يجب ألا يتخلف أحد عن الركب، ويجب ألا يغيب عن بالنا أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا عندما يتمتع بها الجميع.

ومنطقتنا متعددة الأعراق والثقافات واللغات. وبلداننا تتألف من مجموعات سكانية متنوعة من خلفيات عرقية مختلفة، بما في ذلك الشعوب الأصلية التي لا تزال تواجه العنصرية والتمييز. هذا التنوع هو قوتنا وثروتنا. ولذلك نؤكد على ضرورة احترام وحماية حقوق الإنسان للناس بكل تنوعهم. ونحث الدول على تعزيز التعاون والشراكة لتعزيز التسامح والإدماج واحترام التنوع، بغية تحقيق حيز مشترك بين الحضارات وداخلها للتصدي للتحديات المشتركة للبشرية التي تهدد قيمها المشتركة وحقوق الإنسان العالمية.

وأخيرا، ذكّرتنا جائحة كوفيد-١٩ بأنه لا يمكننا التصدي بفعالية للعواقب وجميع التحديات العالمية في عصرنا إلا بالعمل معا في تضامن. وفي تنوعنا، يجب أن نبقي على ترابطنا وأن نظهر التضامن والاحترام للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا، الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيد هوك (نيوزيلندا) (بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري.

إن جلسة اليوم تذكرة هامة بأنه بعد أكثر من ٥٠ عاما على اعتماد الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، لا تزال قضايا العنصرية وكراهية الأجانب منتشرة في العالم. وفي حين أحرزنا تقدما كبيرا منذ اعتماد الاتفاقية في عام ١٩٦٥، فقد بينت لنا السنة الماضية أن الأفراد والمجتمعات والحكومات يلجأون في كثير من الأحيان إلى التعصب والعنصرية والتمييز وكراهية الأجانب، ولا سيما في أوقات الخوف والأزمات.

وقد أثرت أزمة مرض الفيروس التاجي (كوفيد-١٩) على الجميع، ولكن لم يتأثر الجميع بنفس القدر. وكشفت الجائحة عن انقسامات اجتماعية وسياسية داخل المجتمعات، حيث شهدنا استجابات عنصرية وتمييزية في مواجهة الخوف. كما سلطت الضوء على أوجه التفاوت القائمة بين الأشخاص المنتمين إلى مجموعات مختلفة وضخمتها. والأهم من ذلك، أن آثار كوفيد-١٩ كان لها تأثير غير متناسب على الشعوب الأصلية وكذلك على جميع من ينتمون إلى مجموعات الأقليات العرقية أو الإثنية أو الدينية أو اللغوية الأخرى. كما سلطت الضوء على تقاطع التمييز العنصري مع أشكال التحيز الأخرى. وفي بعض الأماكن، زاد خطر تعرض هؤلاء الأشخاص للفيروس إلى جانب انخفاض مستوى الحصول على الرعاية الصحية. علاوة على ذلك، فإن الأشخاص الأكثر عرضة للتأثر بالأزمة الصحية هم أيضا أكثر الناس معاناة من الانكماش الاقتصادي الناتج عن ذلك. ومما يؤسف له أننا شهدنا انتشار الفيروس الذي أدى إلى انتشار المعلومات المغلوطة وكراهية الأجانب والعنصرية ضد الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات والفئات المهمشة في جميع أنحاء العالم، بمن فيهم الأجانب والمعرضون لخطر أشكال متعددة من التمييز.

والعنصرية ليست بظاهرة جديدة. ومع ذلك، فقد كشفت الجائحة عن نطاقها وتأثيرها الصادمين. ولا يمكن أبدا أن نتسامح مع الأشخاص الذين يلجأون إلى العنصرية وكراهية الأجانب. وفيما يتعلق بموضوع هذا العام، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنحيي جميع من وقفوا تضامنا مع حركة "حياة السود مهمة". والالتزام بالتغيير الذي شهدته حركات الاحتجاج المناهضة للعنصرية في العام الماضي كان قويا، ويجب أن نبني على ذلك للتصدي للتمييز المنهجي والعنصرية في مجتمعاتنا من خلال مؤسساتنا المعنية بإنفاذ القانون والعدالة، وأنظمتنا الصحية، واقتصاداتنا ونظمنا السياسية.

ونرى أن التنوع والتفاهم والاحترام لبنات بناء أساسية للسلام والازدهار. والجهل يولد التعصب. ويجب أن نلتزم معا ببناء ثقافة عالمية تقوم على التفاهم المتبادل والحوار، على أن يشمل ذلك كامل نطاق وجهات النظر المختلفة، مع الاحتفال بتنوع الفكر والتاريخ والمعتقد. ويجب أن يكون التزامنا باحترام حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها أساس عملنا. ويجب أن نبني معا أفضل بعد الجائحة. يجب أن نبني مستقبلا يعزز الإدماج والتنوع والحوار، يتم فيه تمكين الجميع داخل المجتمع على قدم المساواة وحيث تكون العنصرية شيئا من الماضي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة البلد المضيف، الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة للاحتفال بهذا اليوم المهم، وأشكر الأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان والسيد ايويالا على ريادتهم في دعوتنا جميعا إلى بذل المزيد من الجهد للقضاء على التمييز العنصري، أينما ارتكب وأيا كان مرتكبوه.

إن هذا الاجتماع – هذا الاحتفال – شخصي بالنسبة لي. فأنا شخص منحدر من أصل أفريقي. ولكن الأهم من ذلك، أنا سليلة العبيد. جدتي الكبرى ماري توماس، المولودة في عام ١٨٦٥، كانت طفلة لعبد. ولا يفصلني عن هؤلاء إلا ثلاثة أجيال. لقد نشأت في جنوب الولايات المتحدة المعزول. ونقلت إلى مدرسة منفصلة، وفي عطلة نهاية الأسبوع أحرقت جماعة كلو كلوكس كلان الصلبان على المروج في حيّنا. عندما كنت في المدرسة الثانوية، خاطبتني فتاة صغيرة كنت أعمل جليسة لها بكلمة مشينة، لأن والدها استخدم هذه الكلمة بالنسبة لي.

أنا أعرف الوجه القبيح للعنصرية. أنا خبرت العنصرية، وعانيتها ونجوت منها. ومن خلال تلك العملية، تعلمت حقيقة بسيطة. العنصرية ليست مشكلة الشخص الذي يعاني منها. وأولئك منا الذين خبروا العنصرية لا يمكنهم ولا ينبغي لهم استيعابها، على الرغم مما قد يكون لها من تأثير على حياتنا اليومية. علينا أن نواجهها في كل مرة، بغض النظر عمن توجه إليه. العنصرية هي مشكلة الشخص العنصري، ومشكلة المجتمع الذي ينتج الشخص العنصري. وفي عالم اليوم، هذا هو كل مجتمع، وفي العديد من مجتمعاتنا وبلداننا العنصرية متوطنة. وهي مبيتة في الداخل، مثل العفن في إطار الصورة، فهو يبقى ويتفيح وينتشر لأن الكثير من المسؤولين يسمح لها بذلك. وينظر الآخرون بعيدا متظاهرين بعدم وجودها، ولكنها كالسرطان، تنمو إن تجاهلنا وجودها.

ونحتفل اليوم بالتزامنا المشترك بإنهاء جميع أشكال التمييز العنصري، ونقيِّم جهودنا خلال استعراض منتصف المدة للعقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي ٢٠١٥-٢٠٢٤. في أمريكا، يتطلب إجراء تلك المراجعة حسابا لتاريخنا المظلم من العبودية. قبل حوالي ٤٠٠ عام، أجبر العبيد الأفارقة على المجيء إلى شواطئ مستعمرة فيرجينيا. وقبل عامين، لفت مشروع ١٦١٩ الانتباه إلى تلك الذكرى ووضع عواقب العبودية ومساهمات الأميركيين السود في قلب تاريخنا وروايتنا الوطنية. وكما يُفصّل المشروع، فإن العبودية هي الخطيئة الأصلية لأمريكا. لقد نسج تفوق البيض ودونية السود في وثائقنا ومبادئنا التأسيسية. ومتحف التراث في ولاية ألاباما يتتبع ذلك التاريخ، وأشجع أي شخص لم يذهب إلى هناك على الذهاب لزيارته. وترسم معروضاته خطا مباشرا من الرق

إلى الإعدام دون محاكمة، إلى الفصل العنصري والسجن الجماعي، وتشهد على ذلك التاريخ الرهيب وأثره على شعبنا اليوم.

لكن، ولئن كانت العبودية هي خطيئتنا الأصلية، فإن أميركا ليست المصدر الأصلي للعبودية. ويشاركنا هذا العار آخرون. وكان الرق موجودا في كل ركن من أركان المعمورة. والأفارقة استعبدوا إخوانهم الأفارقة قبل فترة طويلة من وجود المستعمرين الأمريكيين. وللأسف، لا يزال الرق موجودا حتى اليوم في العديد من الأماكن حول العالم. وكما تقول الباحثة إيزابيل ويلكرسون، فإن البشر في جميع السياقات قد صنفوا قيمة الإنسان، مما أدى إلى التفوق المفترض لمجموعة واحدة ضد الدونية المفترضة للآخرين. وفي أمريكا، يأخذ ذلك أشكالا عديدة. وعلى رأسها إرثنا من تفوق العرق الأبيض. وهذا العام، أثار القتل الطائش لجورج فلويد وبريونا تايلور والعديد من الأمريكيين السود الآخرين مطالبات بالعدالة العرقية، وهي حركة انتشرت في جميع أنحاء العالم: حياة السود مهمة. ولأن حياة السود مهمة، نحتاج إلى تفكيك تفوق البيض في كل منعطف. وهذا يعني النظر في أشكال الكراهية الأخرى أيضا.

وقد أبلغ مكتب التحقيقات الفيدرالي عن ارتفاع حاد في جرائم الكراهية خلال السنوات الثلاث الماضية، خاصة ضد الأمريكيين اللاتينيين والسيخ والأمريكيين المسلمين والأمريكيين اليهود والمهاجرين. وتظهر أحدث البيانات أن جرائم الكراهية ارتفعت إلى مستوى لم يسبق له مثيل منذ أكثر من عقد من الزمان. وهذا لا يشمل التنمر والتمييز والوحشية والعنف الذي واجهه الأمريكيون الآسيويون منذ تفشي وباء فيروس كورونا. وما إطلاق النار الجماعي في أتلانتا إلا أحدث مثال على ذلك الرعب. وبتوجيه من الرئيس بايدن، قمنا في بعثة الولايات المتحدة الدائمة لدى الأمم المتحدة بتنكيس علمنا تكريما لضحايا هذه المأساة الخرقاء الرهيبة. ومن الأهمية بمكان أن نقف معا، متحدين ضد هذه الآفة. ففي اتحادنا قوة، ولكن الانقسامات والمفاهيم المغلوطة عن بعضنا البعض ليست في صالحنا جميعا.

وعلينا أيضا أن نعترف بأن العنصرية ليست حكرا على أمريكا بأي حال. وعلى مدار أربعة عقود وأربع قارات في السلك الدبلوماسي، عانيت من العنصرية في سياقات دولية لا حصر لها – من عمليات التفتيش المفرطة في المطارات، إلى التصنيف العرقي لابني من قبل الشرطة، إلى إجباري على الانتظار وراء الرعاة البيض للحصول على طاولة في مطعم. ولا تزال العنصرية تشكل تحديا يوميا أينما كنا. وبالنسبة للملايين، هذا أكثر من مجرد تحد. إنه أمر مميت – كما هو الحال في بورما، حيث تعرض الروهينغيا وغيرهم للقمع والإيذاء والقتل بأعداد هائلة، أو في الصين، حيث ارتكبت الحكومة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية ضد الإيغور وأعضاء الأقليات العرقية والدينية الأخرى في شينجيانغ.

وقد يؤدي تفشي التمييز العنصري وانتشاره إلى جعل الحالة تبدو ميؤوسا منها. ولكن اسمحوا لي أن أكون واضحة. أنا ما زلت أشعر بالأمل لأنني رأيت كيف يمكن للمجتمعات والبلدان إنفاذ التغيير، وقد شهدت ذلك التقدم في حياتي الشخصية. وأنا مجرد مثال على ما يمكن أن يفعله الأمل والقوة. ففي نهاية الأمر، تقف سليلة العبيد هذه أمام الجمعية اليوم كممثلة دائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة. أما بالنسبة للفصل الأول من قصة حياتي – ولدت في فقر لأبوين غير متعلمين – فلم يكن من الممكن التنبؤ بما وصلت إليه. ولذلك أسأل، ماذا عسانا أن نفعل لإحداث التغيير وإبقاء الأمل حيا لضحايا العنصرية؟ نحن لا نستطيع السيطرة على الكراهية في قلوب الناس. ولكن يمكننا تغيير القواعد التي تعطيهم الإذن. ولهذا السبب فإنني أجلس هنا، ولماذا كان بوسعنا الترحيب بنائبة الرئيس كامالا هاريس في الأمم المتحدة هذا الأسبوع، ولماذا تعتبر حكومة الرئيس بايدن هي الأكثر تنوعا في تاريخ الولايات المتحدة، وتضم أول أمريكي أصلي يعين في منصب وزاري.

يمكننا أن نجعل مجتمعاتنا وحكوماتنا تعكس أسمى تطلعاتنا، حتى وإن كان بعض الأفراد لا يرقون إلى مستواها. يمكننا أن نعمل. وفي إدارة بايدن – هاريس، هذا ما نفعله تماما. وفي الأيام الستين

الأولى، جعل الرئيس ذلك أولوية – من معالجة التمييز العنصري في السكن، إلى إنهاء السجون الخاصة التي يُودع فيها الشبان السود والسمر، إلى احترام سيادة قبائل الأمريكيين الأصليين ومكافحة كراهية الأجانب والتمييز ضد الآسيويين والأمريكيين الآسيويين وسكان جزر المحيط الهادئ.

وإدارة بايدن – هاريس تدرك أيضا كيف أن جائحة كوفيد-١٩ والأزمة الاقتصادية أضرتا بشكل غير متناسب بأفراد الأقليات العرقية والإثنية. ولهذا السبب اتخذنا خطوات مثل توفير أموال الإغاثة في حالات الطوارئ، وزيادة فرص الوصول إلى الطعام المغذي، وتمرير مدفوعات قروض الطلاب الاتحادية التي نعلم أنها ستساعد بشكل خاص مجتمعات السود والسمر. ولنكن واضحين، هذه مجرد بداية. إن إنهاء التمييز العنصري، لا سيما في نظام العدالة الجنائية لدينا، سيكون أولوية قصوى مستمرة للرئيس ولكامل إدارة بايدن – هاريس. ونطلب إلى البلدان الأخرى الانضمام إلينا.

وقد طالبنا جميع البلدان بالتصديق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وتنفيذها. ففي نهاية المطاف، هذا الأمر يتعلق بتشكيل المستقبل الذي نريده لأطفالنا وأحفادنا وأحفادهم. وهم يطالبون بالفعل بأن نفعل ما هو أفضل. إنهم يأتون بأفكار جديدة ويدفعون من أجل العمل التقدمي. وهم يطلبون المزيد من ساستهم وحكوماتهم، وهم في الشوارع، في مسيرات من أجل التغيير. يقولون أن حياة السود مهمة – لأنها كذلك. وهم يهتفون: "هكذا تبدو الديمقراطية" – لأنها كذلك. هذه هي الطريقة الأمريكية. لدينا عيوب، عيوب عميقة وخطيرة، لكننا نتكلم عنها، ونعمل على معالجتها والإلحاح في ذلك على أمل أن نتمكن من ترك البلاد بشكل أفضل مما وجدناه.

ويمكننا أن نفعل الشيء نفسه على نطاق متعدد الأطراف. دعونا نكشف العنصرية والتمييز العنصري المتوطنين في كل مجتمع في جميع أنحاء العالم. دعونا نمضي قدما لاستئصال ذلك التمييز وإزالة العفن من أساساتنا. وفي هذا اليوم، المكرس لإنهاء التمييز العنصري، بينما نُكّست أعلامنا، دعونا نترك لأطفالنا عالما أقل بغضا وأكثر أملا. فلنعطيهم مستقبلا – مستقبل بلا خوف أو عنف. هذا هو الإرث الذي آمل أن يرثوه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): الأمين العام سيضطر لمغادرتنا إلى مشاركة أخرى. أشكره أن اقتطع جانبا من وقته ليكون معنا هذا الصباح.

أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا، الذي سيتكلم باسم منظومة التكامل لأمريكا الوسطى.

السيد كاراسو (كوستاريكا) (*تكلم بالإسبانية*): باسم الدول الأعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى – بليز وبنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا وهندوراس وبلدي، كوستاريكا – اسمحوا لي أن أعرب عن امتناننا العميق لعقد هذا الاجتماع في الوقت المناسب للتفكير الذي تمس الحاجة إليه. كما نشكر الأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان على بيانيهما.

تشارك الدول الأعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى في الاحتفال بيوم ٢١ آذار/مارس بوصفه اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، تأكيدا على أن جميع البشر يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق، وكدليل على تصميمها على تعزيز الإدماج الكامل لجميع الأشخاص في مجتمعاتنا – بغض النظر عن عرقهم أو جنسيتهم أو أصلهم الإثني – من أجل إقامة منطقة وعالم خال من التمييز العنصري.

تتكون منطقتنا من سكان متعددي الأعراق والثقافات. وتستفيد مجتمعاتنا من ثراء تنوع شعوبنا. ونسلم بأن تعزيز المشاركة والمساهمة الكاملين لجميع شعوبنا خطوة هامة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تؤمن بلدان منطقتنا إيمانا راسخا بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة ما لم تكن مفيدة لجميع الشعوب. غير أن الواقع بالنسبة لكثير من البشر هو أن قدرتهم على التمتع الكامل بحقوقهم الإنسانية تتوقف على عرقهم أو انتمائهم الإثني أو جنسيتهم أو وضعهم كمهاجرين. إن منطقتنا ترفض جميع أشكال العنصرية وكره الأجانب والتمييز وما يتصل بذلك من تعصب.

وتوفر لنا الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري أساسا قانونيا لاعتماد،

”جميع التدابير اللازمة للتعجيل بالقضاء على التمييز العنصري بجميع أشكاله ومظاهره، ومنع ومكافحة المذاهب والممارسات العنصرية“.

بيد أن أهمية ذلك الصك القانوني تتوقف على واجبنا الأخلاقي، كدول، في تجاوز أحكامه واتخاذ نهج استباقي للقضاء على جميع أشكال التمييز.

ونلاحظ في منطقتنا أن العنصرية مصدر قلق لجميع الشعوب والبلدان، وأن من مسؤولية المجتمع الدولي لأت يسهم في القضاء عليها بكل الطرق الممكنة. ويساورنا القلق لأن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ما زالت تؤثر سلبا على تمتع الناس الكامل بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية وتعزيز الاستراتيجيات والبرامج والسياسات والتشريعات الوطنية التي تفضي إلى التمتع الكامل بحقوقهم.

والدول الأعضاء في منظومة التكامل لدول أمريكا الوسطى تدين بأقوى العبارات الآفات الحالية للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب وتجدد ظهورها في كثير من مناطق العالم، ونلتزم باتخاذ تدابير ملموسة لمنع هذه الأعمال وإدانتها. وفي أمريكا الوسطى، هناك ما يقدر بنحو ٣٠ مجموعة من السكان المنحدرين من أصل أفريقي، يمثلون ١٨ في المائة من مجموع سكان المنطقة. وعلى هذا النحو، فإن إدماج المنحدرين من أصل أفريقي أمر هام إذا ما كان لمجتمعاتنا أن تكون أكثر عدلا وإنصافا. ولذلك، فإننا ملتزمون بتعزيز تنفيذ السياسات العامة واستراتيجيات التنمية الوطنية والمحلية التي تساعد على تحسين الظروف المعيشية للسكان والمجتمعات المنحدرين من أصل أفريقي من خلال إدماج المنظور الجنساني والمشترك بين الثقافات والمشترك بين الأجيال والمتقاطع الذي يمكننا من تلبية الاحتياجات الخاصة للنساء المنحدرات من أصل أفريقي. ونعتقد أن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تتجلى بطرق محددة فيما يتعلق بالنساء والفتيات، ونسلم بضرورة إدماج المرأة بصورة كاملة وفعالة في مكافحة العنصرية.

وتقر بلداننا بأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان واحترام التنوع الثقافي وتعزيزهما يؤديان دورا محوريا في منع العنصرية والتمييز العنصري والقضاء عليهما، وأن العمل الإيجابي ضروري للحد من أوجه التفاوت وعدم المساواة ومعالجتها، بما في ذلك اتخاذ تدابير للتعجيل بالإدماج الاجتماعي وسد الثغرات في الوصول إلى التعليم والعمل، فضلا عن اتخاذ تدابير لتعزيز الوصول إلى العدالة وضمان تمتع السكان المنحدرين من أصل أفريقي تمتعا فعليا بحقهم في الوصول إلى العدالة ضمن نظمهم القضائية.

ونكرر أيضا التزامنا الثابت بالعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، الذي أعلنته الأمم المتحدة على أساس الاعتراف والعدالة والتنمية، بغية ضمان الإعمال الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للمنحدرين من أصل أفريقي. وعلاوة على ذلك، ترحب بلداننا بقرار عقد هذا الاجتماع في الجمعية العامة من أجل إنشاء منتدى دائم معني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي خلال دورتها الخامسة والسبعين، بغية تمكين الجمهور والمجتمع المدني من المشاركة على نطاق واسع في الحوار مع الدول والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة من أجل إعمال حقوق السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وبلداننا ملتزمة بالسعي إلى تحقيق أهداف وإجراءات الدول في إطار العقد خلال سنواته المتبقية. وندعو منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية، وندعو المجتمع المدني والقطاع الخاص وجميع الجهات الفاعلة إلى الالتزام الكامل بهذا المسعى وتكثيف جهودها لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو إلى زيادة تخصيص الموارد داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج عمل العقد وأنشطته ومنطقتنا ملتزمة بمواصلة الجهود وتعزيز التعاون مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمكافحة التمييز العنصري وجميع أشكال التمييز.

و بصفتي الوطنية، أود أن أشير إلى بيان السيدة أمو عزيزة بارود، الممثلة الدائمة لتشاد، التي تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، وعلى وجه التحديد إلى إشاراتها إلى السكان المنحدرين من أصل أفريقي الذين يعيشون في مجتمعاتنا وتنميتهم. إن الدين الذي ندين به لهم دين عظيم، وكذلك يجب أن تكون جهودنا إذا أردنا سداد ذلك الدين. ونرحب أيضا بفرصة العمل مع السفيرة بارود لتيسير تنفيذ القرار ٧٣/٢٦٢ بشأن إنشاء منتدى دائم معني بالمنحدرين من أصل أفريقي داخل منظومة الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال، الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد دوارتي لوبيز (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

ويسرني أن أخاطب الجمعية العامة ونحن نحتفل باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، الذي يذكرنا بأن المسائل المتصلة بالعنصرية وكره الأجانب لا تزال قائمة في جميع أنحاء العالم، وأن من الواجب المشترك لجميع الدول الأعضاء تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك عن طريق مكافحة التمييز والعنف ضد الأشخاص على أساس عرقهم.

والعنصرية آفة عالمية. ولا يوجد بلد أو منطقة خالية من هذه الظاهرة، ونحن ملتزمون بالعمل على القضاء عليها. وقد أدى وباء مرض الفيروس التاجي المستمر إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة وأثر بشكل غير متناسب على الأشخاص في حالات الضعف. ويؤيد الاتحاد الأوروبي التنفيذ الفعال لدعوة الأمين العام إلى العمل بشأن حقوق الإنسان، فضلا عن ريادته في وضع حقوق الإنسان في صميم الاستجابة لهذا الوباء.

ووجود التمييز العنصري عقبة أمام تمتع الناس الكامل والفعال بحقوق الإنسان، ويجعل الديمقراطية هشة، ويخلق حواجز أمام المشاركة الكاملة والفعالة لجميع الأشخاص في الحياة السياسية والعامة. وفي الاتحاد الأوروبي، يحظر التمييز على أساس الأصل العرقي أو الإثني، ونتخذ إجراءات للقضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري، مع مراعاة شعار الاتحاد الأوروبي – متحدون في التنوع.

وفي هذا الصدد، تعقد اليوم أول قمة أوروبية لمكافحة العنصرية، وهي لحظة انطلاق لتنفيذ خطة عمل الاتحاد الأوروبي لمكافحة العنصرية التي أُعلن عنها في أيلول/سبتمبر.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي معارضته الشديدة لجميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الأصل الإثني أو الاجتماعي أو الدين أو المعتقد أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الإعاقة أو السن أو الميل الجنسي والهوية الجنسانية. نحن نرفض جميع أشكال التحريض على العنف والكراهية وخطاب الكراهية، سواء عبر الإنترنت أو دون اتصال.

ويجب التصدي للعنصرية بجميع أشكالها بطريقة شاملة باتخاذ تدابير فعالة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، لا سيما من خلال التصديق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وتنفيذها، التي تظل الأساس العالمي للجهود الرامية إلى منع العنصرية ومكافحتها والقضاء عليها.

السيدة رودريغيس أباسكال (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): ينبغي أن يكون اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري يوما للتأمل. ومن الضروري زيادة الإرادة السياسية وتعزيز التعاون الدولي لتحقيق الأهداف المحددة في المؤتمر العالمي التاريخي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عقد في ديربان قبل ٢٠ عاما. غير أننا نشهد موجة مقلقة من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وخطاب الكراهية ضد المهاجرين والمنحدرين من أصل أفريقي.

وبالنسبة لكوبا، فمن دواعي الفخر أننا أمة أحادية العرق ومتعددة الأعراق، وهي قوة من هويتنا الوطنية. نحن بلد بالدم الهندي – الأمريكي والأوروبي والأفريقي والآسيوي. والغالبية العظمى من سكاننا من عرق مختلط، وكذلك تقاليدنا وعاداتنا ومعتقداتنا الدينية وثقافتنا الشعبية.

ومنذ انتصار الثورة، مر بلدنا بفترة تحول جذري تهدف إلى القضاء على الأسباب الكامنة وراء العنصرية والتمييز العنصري المؤسسي. ومجموعة التدابير التي اعتمدت على الجبهات القانونية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والاجتماعية خلال ستة عقود من الثورة أتاحت لنا تحقيق نتائج هامة في مكافحة العنصرية والتمييز.

ولكن، على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزناه، لا تزال التحيزات العنصرية قائمة في سلوك بعض الناس ومواقفهم. ولهذا السبب، وبغية التمكن من وضع صك شامل لحل هذه المسألة، اعتمدنا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ برنامجا وطنيا لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، تتولى تنسيقه لجنة حكومية يرأسها رئيس كوبا. وتشمل أهدافها تحديد أسباب التمييز والإجراءات التي يمكن اتخاذها وفقا للمنطقة والقطاعات الاجتماعية المختلفة، وتعزيز وزيادة الوعي بتراثنا الأفريقي وتشجيع النقاش العام حول القضايا العرقية، فضلا عن إبرازها في وسائط الإعلام. وتتماشى تلك الجهود مع التزاماتنا كدولة طرف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والالتزامات المتعهد بها في إعلان وبرنامج عمل ديربان، والهدف المشترك للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي.

السيد تابورات (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسر وفدي أن يشارك في هذه الجلسة التذكارية للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري في ضوء استعراض منتصف المدة للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، على النحو الوارد في القرار ٧٥/٢٣٧ لعام ٢٠٢٠.

وتسلم إندونيسيا بالأهمية الكبيرة لهذا الحدث. وينعقد اجتماعنا في ظل خلفية من العنصرية والتمييز العنصري الناشئين يعززهما الاستخدام غير المسؤول للإنترنت، الذي يستغله المتعصبون لنشر رسائل عنصرية ومعادية للأجانب. وفي هذا الصدد، من دواعي القلق أن نلاحظ أن المجتمع الدولي لا يفتقر إلى آليات أو عبارات التزام بشأن هذه المسألة، ولكن هناك حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى مزيد من العزم على تعزيز التعهدات الوطنية والدولية وتنفيذها.

وإزاء هذه الخلفية، يرى وفدي أن اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري والعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي أمران حاسمان للحفاظ على زخم وإرث المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المعقود في عام ٢٠٠١. ولا يكفي مجرد إدانة العنصرية أو مظاهر العنصرية بأي شكل من الأشكال. ويجب أن نعمل وأن يُنظر لنا على أننا ننفذ التزاماتنا.

إندونيسيا دولة متعددة الأعراق ومتعددة اللغات والثقافات. ونحن نفخر بفسيفساء شعبنا، التي تطورت من تاريخنا الطويل من التسامح والتضامن، وصوغتها قرون من الكفاح من أجل الاستقلال ضد الاستعمار والإمبريالية. وعلى مر السنين، حولنا تنوع شعبنا في أرخبيلنا، وهو الأكبر في العالم، إلى مصدر للوحدة والقوة. وبسبب تاريخنا، نحن فخورون بالأهمية والتضامن الكبيرين اللذين نوليهما للتنفيذ الناجح لالتزامات العقد الدولي. وإندونيسيا فخورة أيضا بسجلها في الدعوة إلى مناهضة العنصرية والتمييز العنصري، كما تُظهر تعهداتنا في الداخل ومشاركتنا في المحافل والعمليات ذات الصلة.

وكما أكد الأمين العام ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومتكلمون آخرون قبلنا، يؤكد وفدي أيضا على الصلة بين إرث الرق والعنصرية المستمرة والتمييز العنصري والفقر وعدم المساواة والأسباب الأساسية الأخرى التي حالت دون إعمال المنحدرين من أصل أفريقي لحقهم في التنمية. وإذ نحتفل باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري واستعراض منتصف المدة للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، يكرر وفدي دعوته إلى اتخاذ المزيد من التدابير الرامية إلى تعزيز المعرفة بثقافات الشعوب الأفريقية فضلا عن إسهاماتها في تنمية ثقافات أخرى كثيرة، على الرغم من التحديات المختلفة التي تواجهها، وما التمييز إلا واحد منها فحسب.

ويكرر وفدي مرة أخرى تأكيد التزام إندونيسيا القوي بالقضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل

بذلك من تعصب، بما في ذلك على المنابر الإلكترونية، أينما كانت مختبئة.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناننا لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة التي تساعد على جذب المزيد من الاهتمام لمكافحة التمييز العنصري. ونظرا للأهمية الكبيرة لهذه المسألة، أود أن أدلي بالبيان التالي بصفتي الوطنية. وللأسف، لم يتم الاتفاق على البيان المشترك لمجموعة دول أوروبا الشرقية، بسبب ما يبدو أنه وجهة نظر متباينة بشأن الصلة المباشرة لحقوق الإنسان بالقضاء على التمييز العنصري.

(تكلم بالإسبانية)

أرحب بقرار تكريس هذا الاجتماع للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وأوكرانيا، بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، شاركت بنشاط في عملية إنهاء الاستعمار، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا تضامننا مع السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وفي أوكرانيا اليوم، هناك أوكرانيون مشهورون من أصل أفريقي – عضو في البرلمان وصحفيون ونجوم غناء وأهل ثقافة وأكاديميون.

وأعتقد أن من الأهمية بمكان دعم السعي إلى إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. ولذلك أصبحت أوكرانيا من مقدمي القرار ٧٥/١٧٠، الذي ينشئ اليوم الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وأود أن أعرب عن تقديرنا لصديقنا السفير رودريغو كاراسو على قيادته لهذا القرار الهام وعلى دور كوستاريكا النشط في تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وأود أن أؤكد مجددا استعداد بلادي لمواصلة التعاون الكامل بشأن حماية وتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق السكان المنحدرين من أصل أفريقي، والقضاء على جميع أشكال التعصب. ونسلم أيضا بأن مسألة التمييز العنصري لا تزال على رأس جدول أعمال الاتحاد الأفريقي، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢ من الميثاق الأفريقي التاريخي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي سيُحتفل بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماده في حزيران/يونيه. وأود أيضا أن أذكر الجمعية بأن نيلسون مانديلا قال ذات مرة: ”لا أحد يولد كارها لشخص آخر بسبب لون بشرته، أو خلفيته، أو دينه“.

(تكلم بالإنكليزية)

بُنيت الأمم المتحدة على مبدأ أن التمييز بين البشر على أساس العرق أو اللون أو الأصل الإثني يشكل عقبة أمام العلاقات الودية والسلمية بين الأمم. ويمكن أن يخل بالسلام والأمن بين الشعوب ووئام الأشخاص الذين يعيشون جنبا إلى جنب.

لقد أحرزنا تقدما هاما في الكفاح العالمي ضد العنصرية والتمييز العنصري في العقود الأخيرة. غير أنه من المؤسف أن حالات من مظاهر التمييز العنصري ما زالت تحدث في العالم. ولا تزال الجرائم ضد الإنسانية واضطهاد الشعوب مستمرة. ويؤدي التعصب والتمييز إلى العنف والصراعات. وعلاوة على ذلك، فإن وباء مرض الفيروس التاجي زاد من تفاقم التحديات القائمة. ولذلك ينبغي أن نضاعف جهودنا المشتركة لمكافحة التعصب، فضلا عن توفير الحماية لأولئك الذين ما زالوا يتعرضون لأي نوع من التمييز في أي مكان في العالم. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان ضمان التنفيذ الفعال والكامل للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وبلادي ملتزمة بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وتتوقع نفس الشيء من جميع الأطراف فيها. على سبيل المثال، كنا نتطلع إلى تنفيذ التدابير المؤقتة في قضية محكمة العدل الدولية ضد الاتحاد الروسي بشأن تطبيق الاتفاقية.

وأوكرانيا، بعد أن وعت الدروس المستفادة من مجاعتنا الكبرى، والترحيل والحرب العالمية الثانية والمحرقة والإرهاب السوفياتي، جعلت من تعزيز التسامح والاحترام المتبادل والتفاهم داخل مجتمعها أساسا لسياسة الدولة. وأنا واثق من أن العالم لن يشهد تقدما في الكفاح العالمي ضد العنصرية وكره الأجانب ومعاداة السامية والتعصب والتمييز على أي أساس إلا إذا عزز جميع أصحاب المصلحة المعنيين جهودهم واتخذوا التدابير المناسبة في هذا الصدد.

السيد داي بينغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): العنصرية تشكل تهديدا للسلم والاستقرار والتنمية على الصعيد الدولي، وهي بذلك عدو عام للبشرية جمعاء. وتدعم الصين بقوة الدور النشط للأمم المتحدة في مكافحة العنصرية، ونؤيد المبادرة بعقد اجتماع تذكاري رفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر. وفي ٩ آذار/مارس، أدلى ممثل الصين ببيان مشترك باسم أكثر من ١٠٠ بلد في الدورة السادسة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان دعا فيه إلى بذل المزيد من الجهود لمكافحة التمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ومكافحة الوصم وخطاب الكراهية والعنف من أجل بناء مجتمعات متساوية وشاملة.

والغرض من جلسة اليوم هو الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. غير أن ممثلة الولايات المتحدة، باستخدامها منصة الجمعية العامة لخدمة جدول أعمالها السياسي، ما فتئت للأسف تنشر معلومات مضللة وتوجه اتهامات لا أساس لها ضد الصين. ونحن نعارض هذا السلوك بشكل قاطع ونرفض هذه الادعاءات رفضا قاطعا. وعلى غير العادة بالنسبة لممثل الولايات المتحدة، فإن السيدة توماس – غرينفيلد، التي كانت تتحدث بوصفها شخصا من أصل أفريقي بمناسبة جلسة اليوم، قد اعترفت بسجل بلدها المشين في مجال حقوق الإنسان. غير أن ذلك لا يعطي بلدها ترخيصا للتصرف بغطرسة أو إبلاغ البلدان الأخرى بما ينبغي لها أن تفعله.

وإذا كانت الولايات المتحدة تهتم حقا بحقوق الإنسان، فعليها أن تعالج المشاكل العميقة الجذور المتمثلة في التمييز العنصري والظلم الاجتماعي ووحشية الشرطة على أراضيها. وينبغي لها أن تتخذ تدابير فعالة لمنع الوباء ومكافحته، وإنقاذ الأرواح وضمان التوزيع العالمي العادل للقاحات. وينبغي لها أن تكف عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وأن ترفع التدابير القسرية الأحادية ضد البلدان النامية. وينبغي لها أن تكف عن إزهاق أرواح الأبرياء دون تمييز في عملياتها العسكرية في الخارج وأن تحاسب الجناة. وينبغي لها أن تقوم ببعض البحث عن الذات وأن تفكر في تاريخها الخاص في الاستعمار والعدوان وفي المعاناة العميقة التي تكبدها سكان البلدان التي غزتها واستعمرتها.

وفيما يتعلق بالادعاء بأن هناك "إبادة جماعية" في شينجيانغ، على النحو المشار إليه في بيان ممثلة الولايات المتحدة، لا يمكن أن يكون هناك ما هو أبعد عن الحقيقة أو أكثر سخافة. إنه عمل كامل لترويج الشائعات وكذب صريح، يستند إلى دوافع لا أساس لها. إن الولايات المتحدة مهووسة باختلاق الأكاذيب فيما يتعلق بقضية شينجيانغ، لكن الأكاذيب تبقى مجرد أكاذيب وستنتصر الحقيقة في نهاية المطاف. وفي ١٢ آذار/مارس، أدلى ٦٤ بلدا ببيان مشترك أمام مجلس حقوق الإنسان يحث فيه البلدان المعنية على الكف عن استخدام قضية شينجيانغ للتدخل في الشؤون الداخلية للصين، والتوقف عن توجيه اتهامات لا أساس لها ضد الصين لصالح أجندتها السياسية، والامتناع عن استخدام حقوق الإنسان كغطاء لعرقلة البلدان النامية في تنميتها، وهي نيتها الحقيقية.

ونصيحتي للولايات المتحدة أن تتخلى عن تحيزها الأيديولوجي وأن تكف عن استخدام حقوق الإنسان لأغراض سياسية، مما يثير المواجهة ويعطل التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان. وأقترح أن تتخذ تدابير ملموسة لوضع حد للتيار المستمر في الداخل من حوادث التمييز والكراهية ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي وآسيوي، بل وحتى قتلهم بصورة وحشية، وأن تبدأ، بروح التعاون على قدم المساواة، في خدمة قضية حقوق الإنسان الدولية بشكل أفضل بالتركيز على الإجراءات العملية والعمل البناء.

السيد ريزي رازنتي (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): تضم البرازيل أكبر عدد من السكان المنحدرين من أصل أفريقي في العالم. ويُظهر شعبنا وثقافتنا الإسهام البارز للشتات الأفريقي في بناء مجتمعنا المتنوع. وبالتالي، فإن اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لجميع البرازيليين، ويوفر فرصة لا لإظهار الاحترام لإسهام الشتات الأفريقي في أمتنا فحسب، بل أيضا للتذكير بالتحديات التي يواجهها السكان المنحدرون من أصل أفريقي. ولذلك أود أن

أهنئكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. والعقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي يتيح فرصة لتذكر ذلك الإسهام دون تجاهل مأساة الرق. ويشمل أيضا الطموح في مكافحة العنصرية بجميع أشكالها بهدف تعزيز الإدماج الاجتماعي.

وتود البرازيل أن تؤكد مجددا التزامها بمكافحة العنصرية والتفاوت الاجتماعي، لا سيما خلال جائحة فيروس كورونا، التي ترتب عليها الخسائر في الأرواح نتيجة كل من المرض والتدابير الرامية إلى احتواء انتقاله. وفي هذا الصدد، أعلنا حالة طوارئ استثنائية للعمال العاطلين عن العمل في القطاعين الرسمي وغير الرسمي ومددناها حتى كانون الأول/ديسمبر، مما مكن البرازيليين الفقراء من الحصول على الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والدواء.

وأود أيضا أن أكرر تأكيد دعمنا لإعلان وبرنامج عمل ديربان، وكذلك التزامنا الثابت بمكافحة العنصرية والتمييز والتعصب. ومع ذلك، فإن هؤلاء الملايين من المواطنين البرازيليين غير ممثلين بشكل كاف في أرقى قطاعات المجتمع البرازيلي. ونحن نعلم أن القولبة النمطية تلعب دورا سيء السمعة في تلك الدينامية. ونعلم أن القوالب النمطية العنصرية السلبية والقولبة النمطية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي تديم الفوارق العرقية والظلم العنصري. ولمعالجة هذه الفوارق، اعتمدت البرازيل نظاما شاملا للعمل الإيجابي والحصص في الجامعات العامة والخدمة العامة. وقد أتاحت هذه التدابير للبرازيليين المنحدرين من أصل أفريقي مزيدا من الفرص وأوجدت العديد من النماذج الجديدة والناجحة، مما أدى مباشرة إلى التصدي للتحديات التي تفرضها القوالب النمطية السلبية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي.

ومنذ عام ١٩٨٨، اعتبر الدستور البرازيلي العنصرية جريمة لا تخضع للكفالة أو التقادم. وخلال العقدين الماضيين، عززت البرازيل سياساتها المناهضة للعنصرية والتمييز العنصري. وينص القانون الاتحادي على تدريس التاريخ الأفريقي والثقافة البرازيلية – الأفريقية، وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ذكرى وفاة زومبي دوس بالماريس، وهو شخصية مستعبَدة مهمة في التاريخ البرازيلي، نحتفل باليوم الوطني للتوعية بالسود. وأود أن أشير إلى أن البرازيل لديها مبادرات وطنية هامة فيما يتعلق بمكافحة العنصرية والتعصب، في مجالي الوقاية ومساءلة الجناة. وقد أدمجت البرازيل بصورة حاسمة موضوع حقوق الإنسان وعدم التمييز في مدارسها وجامعاتها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر جميع المتكلمين على بياناتهم، وأشكر السيد إيويالا على إسهامه الهام في مناقشة اليوم، التي آمل أن يستغرق الأعضاء وقتا للتأمل فيها يوم الأحد، اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. وقد بينت المشاركة في هذه الجلسة اليوم أنه على الرغم من تنوع عضويتنا، فإن هناك ما يوحدنا أكثر مما يفرقنا. إنها إنسانيتنا المشتركة التي جمعتنا قبل ثلاثة أرباع القرن، وهذه هي الطريقة التي سنكافح بها أحد المظالم الكبيرة للمجتمع الحديث – وأعني التمييز العنصري. وأثق بأن الأعضاء سيأخذون ذلك في الاعتبار خلال الاجتماعات القادمة بشأن الاحتفال العشرين بإعلان وبرنامج عمل ديربان والإعلان السياسي، واستعراض منتصف المدة للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، والمنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن دعم حقوق الجميع في كل مكان، والقضاء على التمييز العنصري.

وبذلك اختتمت الجمعية هذا الاجتماع التذكاري بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري.

وبذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٧ من جدول الأعمال.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أريولا راميريس (باراغواي).

البند ١١٩ من جدول الأعمال (تابع)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى

(أ) انتخاب أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق

مذكرة من الأمين العام (A/75/248/Add.2)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بموجب مقرر الجمعية العامة ٤٥٠/٤٢، المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، وبناء على ترشيح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تنتخب الجمعية أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق.

معروض على الجمعية مذكرة من الأمين العام، عممت في الوثيقة A/75/248/Add.2، تتضمن ترشيحا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لملء مقعد شاغر متبقٍ في لجنة البرنامج والتنسيق لفترة عضوية تبدأ من تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢. وكما هو مبين في الوثيقة، رشح المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفلبين، بمقرره ٢٠٢١/٢٠١ جيم، المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير، لكي تنتخبها الجمعية العامة لشغل مقعد شاغر متبقٍ في لجنة البرنامج والتنسيق لفترة عضوية تبدأ من تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢.

وفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، تجرى جميع الانتخابات بالاقتراع السري. مع ذلك، أود أن أُشير إلى الفقرة ١٦ من مقرر الجمعية العامة ٣٤/٤٠١، التي تقضي بأن تصبح ممارسة الاستغناء عن إجراء اقتراع سري لانتخابات أعضاء الهيئات الفرعية حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب ملؤها، قاعدة، ما لم يطلب أحد الوفود صراحة إجراء التصويت في انتخاب بعينه. ونظرا لعدم وجود مثل هذا الطلب، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر الشروع في الانتخاب على أساس الاستغناء عن الاقتراع السري؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هناك دولة واحدة رشحت من بين دول آسيا والمحيط الهادئ لمقعد واحد ستشغله تلك المجموعة، هل لي إذن أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إعلان انتخاب الفلبين عضوا في لجنة البرنامج والتنسيق لفترة عضوية تبدأ من تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢؟

تقرر ذلك (المقرر ٤١٠/٧٥ باء).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ الفلبين على انتخابها عضوا في لجنة البرنامج والتنسيق. نذكر الأعضاء بأنه لا يزال يتعين ملء شاغر لعضو من بين دول أوروبا الغربية ودول أخرى لفترة تبدأ من تاريخ انتخابه من قبل الجمعية العامة وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؛ وما زال يتعين ملء شاغر لعضو من بين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لفترة تبدأ من تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣. وسيكون بوسع الجمعية العامة أن تبت في هذين الشاغرين بناء على ترشيحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وبذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١١٩ من جدول الأعمال.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(ح) تعيين أعضاء في وحدة التفتيش المشتركة

مذكرة من رئيس الجمعية العامة (A/75/758)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): كما هو مبين في الوثيقة A/75/758، يطلب إلى الجمعية العامة أن تعين، خلال الدورة الحالية، عضوين لملء الشواغر في وحدة التفتيش المشتركة التي ستنشأ عن انتهاء مدة عضوية إيلين كرونين (الولايات المتحدة الأمريكية) وخورخي فلوريس كاليخاس (هندوراس)، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

ووفقا للإجراءات المبينة في الفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة وقرار الجمعية العامة ٢٣٧/٦١، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، طلب رئيس الجمعية العامة، بعد أن أجرى المشاورات اللازمة مع المجموعات الإقليمية المعنية، إلى المكسيك والولايات المتحدة اقتراح مرشحين للعمل لمدة خمس سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢.

وكما هو مبين في الوثيقة A/75/758، ينبغي أن يكون لدى المرشحين، وفقا للقرار ٢٦٧/٥٩، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، خبرة في مجال واحد على الأقل من المجالات التالية: الرقابة، مراجعة الحسابات، التفتيش، التحقيق، التقييم، الشؤون المالية، تقييم المشاريع، تقييم البرامج، إدارة الموارد البشرية، التنظيم، الإدارة العامة، الرصد و/أو الأداء البرنامجي، بالإضافة إلى معرفة منظومة الأمم المتحدة ودورها في العلاقات الدولية.

وكما أشير كذلك في الوثيقة A/75/758، ونتيجة للمشاورات التي أجريت وفقا للفقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك المشاورات مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع الأمين العام بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، قدم رئيس الجمعية العامة إلى الجمعية ترشيحي إيلين كرونين (الولايات المتحدة الأمريكية) وكارولينا ماريا فرناندیس أوباسو (المكسيك) لتعيينهما كعضوين في وحدة التفتيش المشتركة لمدة خمس سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٦.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تعيين إيلين كرونين، من الولايات المتحدة الأمريكية، وكارولينا ماريا فرناندیس أوباسو، من المكسيك، عضوين في وحدة التفتيش المشتركة لفترة ولاية مدتها خمس سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٦؟

تقرر ذلك (المقرر ٤١٥/٧٥).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تختتم نظرها في البند الفرعي (ح) من البند ١٢٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.